الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.48

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
15 August 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي ..... (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: *السيد رويس ماسيو*

المحتويات

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات *(تابع)*

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (تابع)

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين *(تابع)*

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام *(تابع)*

معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهِمة بقوات وبأفراد شرطة (تابع)

تمويل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا (تابع)

تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا (تابع)

حساب دعم عمليات حفظ السلام (تابع)

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-11169X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى *(تابع)*

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار *(تابع)*

البند ١٥٣ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص *(تابع)*

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية *(تابع)*

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي *(تابع)*

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو *(تابع)*

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا *(تابع)*

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي *(تابع)*

البند ١٦٠ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط *(تابع)*

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك *(تابع)*

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان *(تابع)*

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان *(تابع)*

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية *(تابع)*

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور *(تابع)*

البند ١٦٤ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) *(تابع)*

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي *(تابع)*

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام *(تابع)*

تمويل حساب دعم عمليات حفظ السلام، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا

الموارد المعتمدة لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة *(تابع)*

تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة (تابع)

التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمُساءَلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (تابع)

المسائل التي أرجئ النظر فيها إلى مرحلة لاحقة

مسائل أخرى

اختتام أعمال اللجنة الخامسة خلال الجزء الثاني من الدورة الثانية والسبعين المستأنفة للجمعية العامة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥:٢٥

١ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة أن بعض مشاريع القرارات والمقررات التي ستُعرض عليها لم تعتمد إلا مؤخر بصورة غير رسمية، وظلت بالتالي مؤقتة ومتاحة بالإنكليزية فقط. وقال إنه مع احترامه الكامل لقرارات الجمعية العامة بشأن تعدد اللغات، يقر للجنة بما أبدته من مرونة في استئناف نظرها في مشاريع المقترحات على هذا الأساس، حتى تتمكن من اختتام أعمالها خلال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات *(تابع)* (A/C.5/72/L.32)

مشروع القرار A/C.5/72/L.32: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

٢ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.32.*

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)* (A/C.5/72/L.52)

مشروع القرار A/C.5/72/L.52: المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

٣ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.52.*

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين *(تابع)* (A/C.5/72/L.34)

مشروع القرار A/C.5/72/L.34: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

٤ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.34.*

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام *(تابع)*

معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة *(تابع)* (A/C.5/72/L.33)

مشروع القرار A/C.5/72/L.33: معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة

٥ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.33.*

مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا *(تابع)* (A/C.5/72/L.48)

مشروع القرار A/C.5/72/L.48: تمويل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا

٦ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.48.*

قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا *(تابع)* (A/C.5/72/L.49)

مشروع القرار A/C.5/72/L.49: تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا

٧ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.49*.

حساب دعم عمليات حفظ السلام *(تابع)* (A/C.5/72/L.55)

مشروع القرار A/C.5/72/L.55: حساب دعم عمليات حفظ السلام

٨ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.55*.

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي *(تابع)* (A/C.5/72/L.47)

مشروع القرار A/C.5/72/L.47: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٩ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.47*.

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى *(تابع)* (A/C.5/72/L.54)

مشروع القرار A/C.5/72/L.54: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

١٠ - *اعتمد مشروع القرار A/C.5/72/L.54.*

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار *(تابع)* (A/C.5/72/L.51)

مشروع القرار A/C.5/72/L.51: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

١١ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.51*.

البند ١٥٣ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص *(تابع)* (A/C.5/72/L.38)

مشروع القرار A/C.5/72/L.38: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

١٢ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.38*.

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية *(تابع)* (A/C.5/72/L.41)

مشروع القرار A/C.5/72/L.41: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٣ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.41*.

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي *(تابع)* (A/C.5/72/L.36)

مشروع القرار A/C.5/72/L.36: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

١٤ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.36*.

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو *(تابع)* (A/C.5/72/L.42)

مشروع القرار A/C.5/72/L.42: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

١٥ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.42*.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا *(تابع)* (A/C.5/72/L.50)

مشروع القرار A/C.5/72/L.50: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

١٦ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.50*.

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي *(تابع)* (A/C.5/72/L.40)

مشروع القرار A/C.5/72/L.40: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

١٧ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.40*.

البند ١٦٠ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط *(تابع)*

(أ) **قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك** *(تابع)* (A/C.5/72/L.39)

مشروع القرار A/C.5/72/L.39: تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

١٨ - **السيد عوض** (الجمهورية العربية السورية): قال إن نشر قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك اقتضاه احتلال إسرائيل للجولان السوري، ورفضها الالتزام بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تطالبها بالانسحاب التام حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. ومن هنا، فإن وجود القوة هو وجود مؤقت قُصد به أن يستمر حتى يزول الاحتلال وتنفذ هذه القرارات. وقد شدد وفده مرارا على أن المبادئ المحددة في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دأ-٤) تقتضي تحميل إسرائيل مسؤولية تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال.

١٩ - وأضاف أن وفده يرفض محاولات النيل من ولاية القوة باعتبارها بعثة عسكرية وليست بعثة سياسية، وتجاهل الموقف المشروع والمبدئي للجمهورية العربية السورية بوصفها البلد المضيف للقوة. وأوضح أن هذا الموقف لا ينبع من وجهات نظر سوريا، وإنما من الأسس التي قامت عليها جميع بعثات حفظ السلام منذ بزوغ مفهومها في الأمم المتحدة. وأضاف أن المهام المرتبطة بوظيفتي الموظفيْن المدنييْن المقترحتيْن في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يؤديها بالفعل موظفون عسكريون في الوحدات التابعة للقوة. ولا يوجد أيضا مبرر يستدعي تحويل وظائف في قسم الأمن من وظائف مؤقتة إلى وظائف دائمة، لأن الحالة الأمنية هي ذاتها حالة مؤقتة؛ ولاحظ أن هذا الإجراء يتناقض أيضا مع الواقع الميداني في ظل عودة موظفي القوة إلى مواقعهم التي أخلوها من قبل. وأعرب من جديد عن رغبة وفده في التأكيد على رفضه لمحاولات وفدَي الولايات

المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تجاهل الصياغة التي اقترحتها الجمهورية العربية السورية في أثناء المشاورات غير الرسمية، وبالتالي رفض محاولات هذين الوفدين تسييس ولاية القوة. وفي ضوء عدم التوصل إلى توافق في الآراء، فإن وفده يجد نفسه مضطر إلى اقتراح إدخال تعديل شفوي على مشروع القرار يعكس الصياغة التي اقترحها في أثناء المشاورات غير الرسمية ونصها على النحو التالي:

”*تحيط علما* بالفقرة ٢٧ من تقرير اللجنة الاستشارية وتقرر إلغاء وظيفتين دوليتين مؤقتتين في مكتب قائد القوة ورئيس البعثة، إحداهما لمستشار خاص (ف-٥)، والأخرى لموظف اتصال للبعثة (ف-٤)، وتقرر كذلك عدم الموافقة على وظائف المساعدة العامة المؤقتة الخمس المقترح تحويلها إلى وظائف دولية من أجل تعزيز قسم الأمن“.

وحث اللجنة باسم وفده على اعتماد التعديل المقترح حفاظا على التوافق ومن أجل تفادي اللجوء إلى التصويت. واستدرك قائلا إنه في حال إصرار الوفدين المشار إليهما آنفاً على في رفضهما المؤسف غير المسبوق وغير المبرر لهذه الصياغة، فإنه يحث اللجنة على التصويت لصالح التعديل، دعما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، لاسيما احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والالتزام بوضع مبادئ حفظ السلام فوق مصالح دولة بعينها.

٢٠ - **السيد خاليزوف** (الاتحاد الروسي): استهل بالإعراب عن عمق خيبة الأمل التي يشعر بها وفده إزاء الطريقة التي أديرت بها المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/C.5/72/L.39، وبالأخص عدم النظر في الصياغة المقترحة من وفد البلد الذي يستضيف القوة. وأكد أن اللجوء إلى التصويت سيُنشئ سابقة غير مستحسنة في عمل اللجنة.

٢١ - **السيد تافولي** (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن اتفاقه مع على الآراء التي عبّر عنها المتكلم السابق، وحث اللجنة على اعتماد التعديل المقترح على مشروع القرار الذي تقدم به ممثل الجمهورية العربية السورية.

٢٢ - **السيدة نورمان - شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها لا يوافق على التعديل المقترح على مشروع القرار، وأنه يرغب في إجراء تصويت مسجل بشأن إدخاله في المشروع.

٢٣ - *بناء على طلب ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، أجري تصويت مسجل على التعديل الشفوي لمشروع القرار A/C.5/72/L.39، الذي اقترحه ممثل الجمهورية العربية السورية.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي وبوروندي وبيلاروس والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والصين وفنزويلا وكوبا والكونغو وليبريا ونيكاراغوا.

المعارضون:

إسبانيا وأستراليا وإستونيا وإسرائيل وألبانيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأندورا وأوكرانيا وأيرلندا وإيطاليا وباراغواي والبحرين والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبولندا وبيرو وتركيا وتشيكيا وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا والدانمرك ورومانيا وسان مارينو وسلوفينيا والسويد وسويسرا وغواتيمالا وفرنسا وفنلندا وقبرص وكرواتيا وكندا ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة والمكسيك والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهندوراس وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. واليابان واليونان.

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا والأرجنتين والأردن وإريتريا وإكوادور وأنتيغوا وبربودا وإندونيسيا وأنغولا وأوروغواي وأوغندا وبروني دار السلام وبنغلاديش وبنما وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتايلند وترينيداد وتوباغو وتونس وجامايكا والجزائر وجزر البهاما وجزر سليمان والجمهورية الدومينيكية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا وجيبوتي وزامبيا وزمبابوي. وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا والسلفادور وسنغافورة وشيلي وغامبيا وغيانا وغينيا وغينيا الاستوائية والفلبين وفيجي والكاميرون وكوت ديفوار وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا ولبنان ومالي وماليزيا ومصر ومنغوليا وميانمار ونيبال ونيجيريا والهند.

٢٤ - *رُفض التعديل الشفوي بأغلبية ٥٤ صوتا مقابل ١٣ صوتا، وامتناع ٥٥ عن التصويت.*

٢٥ - **السيد بريترهوفر** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد ساورها القلق لأن اللجنة وجدت نفسها لأول مرة عاجزة عن التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع القرار المتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وقد صوتت دول الاتحاد ضد التعديل الشفوي الذي اقترحه ممثل الجمهورية العربية السورية لأنه يحرم القوة من وظائف أساسية تحتاجها لتنفيذ ولايتها بصورة كاملة. ورأى أن الوظيفتين المقترح إلغاؤهما تُناط بهما مهام رئيسية ينبغي مواصلة أدائها حسبما تحدد في الأصل بالاتفاق مع اللجنة. ومن دواعي الأسف أن تكون هاتان الوظيفتان قد تُركتا شاغرتين منذ عام ٢٠١٥ نتيجة رفض إصدار تأشيرات الدخول اللازمة لشاغليهما. وقال إن الاتحاد الأوروبي يحث الجمهورية العربية السورية على السماح بشغل الوظيفتين على نحو ما توخّته اللجنة أصلا، ومن ثم تمكين القوة من العمل بشكل ملائم. ورأى أن الدافع وراء التصويت ضد التعديل المقترح هو اعتراضه على تحويل خمس من وظائف المساعدة العامة المؤقتة إلى وظائف دولية، وهي خطوة يعتبرها الاتحاد ضرورية لتنظيم وضعية القوة حسب الأصول، وضمان سلامة جميع موظفيها المدنيين، وكفالة الانتقال الآمن لموظفيها إلى ميدان العمليات ومنه، وتأمين الاتصال مع الحكومة المضيفة.

٢٦ - **السيد عوض** (الجمهورية العربية السورية): شكر الوفود التي صوتت لصالح التعديل الذي اقترحه على مشروع القرار، واعتبر أن هذا التصويت بالتأييد لم يكن لدعم موقف بلد منفرد بل لدعم المبادئ التي تقوم عليها عمليات حفظ السلام التي تنصب تحديدا على مراعاة شواغل البلد المضيف. وفيما يتعلق بالآراء التي أعرب عنها ممثل النمسا متكلما باسم الاتحاد الأوروبي، أكد أن الجمهورية العربية السورية لا تعارض ملء الوظائف محل النقاش، لكنها لا ترتئي أنه ينبغي عدم شغلها بموظفين مدنيين. فالمهام المنوطة بالوظائف يؤديها أفراد عسكريون ولم يؤثر ذلك في سلامة سير عمل القوة.

٢٧ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.39.*

٢٨ - **السيد عوض** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده انضم إلى توافق الآراء حول مشروع القرار المتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، كما يعتزم التصويت لصالح مشروع القرار المتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، انطلاقا من مبدأ وجوب تحمّل إسرائيل مسؤولية تمويل البعثتين باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال. وأكد أن موقف وفده يتسق مع المبادئ الأساسية التي أرستها الجمعية العامة في قرارها ١٨٧٤ (دأ-٤).

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان *(تابع)* (A/C.5/72/L.31)

مشروع القرار A/C.5/72/L.31: تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٢٩ - **الرئيس**: ذكّر بأن مشروع القرار A/C.5/72/L.31 عُرض على الجلسة الرابعة والأربعين للجنة المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ (نظر A/C.5/72/SR.43).

٣٠ - **السيد أحمد** (مصر): تكلم باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقدم تعديلا شفويا على مشروع القرار يقضي بإضافة عبارة ”رهنا بأحكام هذا القرار“ في الفقرة ١٠، ليصبح نصها على النحو التالي:

> ”***تؤيد*** الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، رهنا بأحكام هذا القرار، وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذها بالكامل“.

وإلى جانب ذلك، تضاف بعد الفقرة ١٠ الحالية فقرة جديدة هي ١٠ مكررا، يكون نصّها على النحو المبين أدناه، وإعادة ترقيم الفقرات اللاحقة:

> ”***تقرر*** تخصيص مبلغ ٣٠٠ ٧٠٩ ٦ دولار للعمليات الجوية من الموارد الإجمالية للقوة“.

٣١ - **السيدة فان بيوريل** (أمينة اللجنة): طلبت ملء الفراغات المتروكة من أجل إدراج المبالغ في الفقرة ١٥ الحالية بالأرقام الواردة فيما يلي وبحسب ترتيبها: ”٥٠٠ ٠٥٣ ٥٠٥ دولار“؛ ”٧٠٠ ٤٠٦ ٤٧٤ دولار“؛ ”٥٠٠ ٤٨٦ ٢٤ دولار“؛ ”٣٠٠ ١٦٠ ٦دولار“. وأضافت أنه سيجري استكمال الفقرات ١٦ إلى ٢١ من مشروع القرار وفقا لذلك، وإدراج مبالغ في الفراغات.

٣٢ - **السيدة هازانوفيتش** (إسرائيل): قالت إن اللجنة تنظر من جديد في مشروع قرار مقترح من مجموعة السبعة والسبعين والصين يسيس عملها ويقوّض أركانه، وتذعن من جديد لتكرار عقيم بدلا من الإصرار على التغيير. وقد أنفقت الدول الأعضاء معظم العام

الفائت وهي تعمل صوب الإصلاح، وبالأخص في منتدى اللجنة الخامسة، وتحديدا في النصف الثاني من الدورة المستأنفة. وجاهدت لجعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة بإحلال الممارسات البالية بممارسات جديدة أفضل. لكن هذا النهج على ما يبدو لا ينطبق على عمل اللجنة، التي تتحمل النقاش الحالي لا لشيء إلا لأنها ببساطة اعتادت عليه. ومن دواعي السخرية أن مجموعة السبعة والسبعين والصين أشارت في سياق مناقشات اللجنة للإصلاحات الإدارية المقترحة إلى تطلعها لجعل المنظمة أكثر تجاوبا ولكن أيضا أكثر تحملاً للمسؤولية وأكثر مصداقية، لكن ها هي تعود إلى ممارسات الماضي باستفراد إسرائيل وتكريس الانحياز غير المبرر وتحويل المنظمة واللجنة إلى أضحوكة، وبالذات في الدورة الراهنة، بإهمالها إشراك اللجنة في صياغة مشروع القرار. واعتبرت أن مثل هذا التقاعس في التشارك مع اللجنة ما كان له بالتأكيد أن يُقبل في سياق آخر، كالمناقشات المتعلقة بإصلاح المنظمة أو بمعدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وما كان يُنظر إليه بالتأكيد على أنه يساعد على جعل المنظمة أكثر تحمّلاً للمسؤولية أو أكثر مصداقية. وأكدت أن إسرائيل التي واجهت الإرهاب والعنف لسنوات كثيرة، تفهم بعمق الحاجة إلى حفظ السلام وتشارك بنشاط في مساعدة المنظمة على حماية هؤلاء البواسل من الرجال والنساء القادمين من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ويؤدون عملا لا يقدّر بثمن في بيئات صعبة وخطيرة. فضلا عن أنها تحتفظ بعلاقات جيدة مع قوات حفظ السلام في المنطقة بما فيها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وتبرهن على دعمها المستمر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣٣ - ومضت تقول إن الفقرة الرابعة من الديباجة، والفقرات ٤ و ٥ و ١٣ من مشروع القرار، تمثل محاولة للزج بمخطط سياسي في مناقشة هي بالأحرى مناقشة لا سياسية، تتعلق بعمليات حفظ السلام وميزانياتها. وطلبت باسم وفدها إجراء تصويت مسجل على هذه الفقرات. وحثت الدول الأعضاء على التصويت ضدها لكي تدلل على التزامها بالتغيير، بدلا من تكرار ممارسات الماضي.

٣٤ - *بناء على طلب ممثلة إسرائيل، أجري تصويت مسجل على الفقرة الرابعة من الديباجة، والفقرات ٤ و ٥ و ١٣ من مشروع القرار A/C.5/72/L.31.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي وإثيوبيا والأرجنتين والأردن وأرمينيا وإريتريا وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وأنتيغوا وبربودا وإندونيسيا وأنغولا وأوروغواي وأوغندا وباراغواي وباكستان والبحرين والبرازيل وبروني دار السلام وبنغلاديش وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وبيرو وبيلاروس وتايلند وتركيا وترينيداد وتوباغو وتونس وجامايكا والجزائر وجزر البهاما وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا وجيبوتي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وزامبيا وزمبابوي. وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا وسري لانكا والسلفادور وسنغافورة والسودان وسيراليون وشيلي والصين والعراق وعمان وغابون وغامبيا وغيانا وغينيا وغينيا الاستوائية والفلبين وفييت نام وقطر وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والكويت وكينيا ولبنان وليبريا ومالي وماليزيا ومصر والمغرب وملديف والمملكة العربية السعودية ومنغوليا وموريتانيا وموريشيوس وموزامبيق ونيبال ونيكاراغوا والهند واليمن.

المعارضون:

إسرائيل وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

إسبانيا وأستراليا وإستونيا وألبانيا وألمانيا وأندورا وأوكرانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبنما والبوسنة والهرسك وبولندا وتشيكيا وجزر سليمان وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا والدانمرك ورومانيا وسان مارينو وسلوفينيا والسويد وسويسرا وصربيا وغواتيمالا وفرنسا وفنلندا وقبرص وكرواتيا وكوت ديفوار ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا ومالطة والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وموناكو والنرويج والنمسا ونيجيريا ونيوزيلندا وهندوراس وهنغاريا وهولندا واليابان واليونان.

٣٥ - اعتُمدت الفقرة الرابعة من الديباجة، والفقرات ٤ و ٥ و ١٣ من مشروع القرار A/C.5/72/L.31، بأغلبية ٨٥ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ٤٨ عن التصويت.

٣٦ - **الرئيس:** قال إن تصويتا مسجلاً طُلب على مشروع القرار A/C.5/72/L.31 ككل بصيغته المنقحة شفويا.

٣٧ - **السيدة نورمان – شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت فأبرزت التأييد القوي الذي تمنحه الولايات المتحدة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وولايتها المهمة، واستدركت قائلة إن استخدام قرارات تتعلق بالتمويل لملاحقة دولة عضو بمطالبات أمر غير سليم إجرائيا، وأن هذا هو سبب معارضة وفدها لقرارات الجمعية العامة السابقة التي تطالب إسرائيل بتحمّل تكاليف ناجمة عن حادثة قانا في عام ١٩٩٦. وقالت إن تلك القرارات ليست قرارات توافقية. وأن الإجراء الذي اتُبع بعد فترة وجيزة من تأسيس الأمم المتحدة، يتمثّل في قيام الأمين العام بالتماس تسوية مطالبات المنظمة في مواجهة الدول. أما استخدام قرار تمويلي لاستخلاص تسوية فهو أمر غير ملائم ويسيِّس عمل اللجنة، وينبغي تجنّبه حاليا ومستقبلا.

٣٨ - *بناءً على طلب ممثلة إسرائيل، أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.5/72/L.31 بصيغته المنقحة شفويا، ككل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي وإثيوبيا والأرجنتين والأردن وأرمينيا وإريتريا وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وإكوادور وألبانيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأنتيغوا وبربودا وأندورا وإندونيسيا وأنغولا وأوروغواي وأوغندا وأوكرانيا وأيرلندا وإيطاليا وباراغواي وباكستان والبحرين والبرازيل والبرتغال وبروني دار السلام وبلجيكا وبلغاريا وبنغلاديش وبنما وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي والبوسنة والهرسك وبولندا وبيرو وبيلاروس وتايلند وتركيا وترينيداد وتوباغو وتشيكا وتونس وجامايكا والجزائر وجزر البهاما وجزر سليمان والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وجيبوتي والدانمرك ودولة بوليفيا المتعددة القوميات ورومانيا وزامبيا وزمبابوي وسان مارينو وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا وسري لانكا والسلفادور وسلوفينيا وسنغافورة والسودان والسويد وسويسرا وسيراليون وشيلي وصربيا والصين والعراق وعمان وغابون وغامبيا وغواتيمالا وغيانا وغينيا وغينيا الاستوائية وفرنسا والفلبين وفنلندا وفيجي وفييت نام وقبرص وقطر وكرواتيا وكوبا وكوت ديفوار وكوستاريكا وكولومبيا والكونغو والكويت وكينيا ولاتفيا ولبنان ولكسمبرغ وليبريا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة ومالي وماليزيا ومدغشقر ومصر والمغرب والمكسيك وملديف والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومنغوليا وموريتانيا وموريشيوس وموزامبيق وموناكو والنرويج والنمسا ونيبال ونيجيريا ونيكاراغوا ونيوزيلندا والهند وهندوراس وهنغاريا وهولندا واليابان واليمن واليونان.

المعارضون:

إسرائيل وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

لا يوجد.

٣٩ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/71/L.31* بصيغته المنقحة شفويا بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل ٣ أصوات.

٤٠ - **السيد بريترهوفر** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن الاتحاد منشغل لعدم التوصل إلى توافق حول مشروع القرار وإدخال بعض العناصر السياسية في عمل اللجنة. وأوضح أن امتناع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن التصويت على الفقرة الرابعة من الديباجة، والفقرات ٤ و ٥ و ١٣ مرجعه اعتبارها أن النص غير ملائم لمشروع قرار في سياق يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. كما أن الجوانب السياسية الأعم للحوادث التي أشار إليها مشروع القرار، بما فيها حادثة قانا، خضعت لنقاش مستفيض في الجلسات العامة للجمعية العامة في نيسان/أبريل ١٩٩٦ وأُدرجت في القرار ٥٠/٢٢ جيم، وأوضحت دول الاتحاد الأوروبي حينها موقفها في هذا الخصوص. ورأى أن دول الاتحاد كانت تفضل لو جرى التشاور مع اللجنة بشأن المسألة، من أجل قصر تمويل القوة على الجوانب المتعلقة بالميزانية. واختتم موضحا أن دول الاتحاد الأوروبي صوتت مع ذلك لصالح مشروع القرار ككل، لأنه يزود القوة بالموارد التي تحتاجها للاضطلاع بولايتها المهمة.

٤١ - **السيد صالح عزام** (لبنان): استهل بالإعراب عن الإجلال للتضحيات التي يبذلها حفَظة السلام التابعون للأمم المتحدة في سبيل خدمة السلام حول العالم، وبالأخص في الشرق الأوسط. وتوجه بالشكر للوفود التي صوتت مؤيدة لمشروع القرار. واعتبر أن تصويت وفده المؤيد يعكس دعم لبنان الثابت للإسهام الذي تقدمه القوة

لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة على مدى أربعين سنة. وصوت وفده أيضا مؤيدا الفقرة الرابعة من الديباجة، والفقرات ٤ و ٥ و ١٣ من مشروع القرار باعتبارها ضرورية إزاء مواصلة إسرائيل عدم الامتثال لما مجموعه ٢٥ قرارا سابقا. واختتم بالإعراب عن دعم لبنان لجهود الأمين العام من أجل تأمين دفع مبلغ ٠٠٥ ١١٧ ١ دولارات للقوة كتعويض عن قصف مقرها في قانا وتدميره في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان *(تابع)* (A/C.5/72/L.44)

مشروع القرار A/C.5/72/L.44: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

٤٢ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.44*.

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية *(تابع)* (A/C.5/72/L.43)

مشروع القرار A/C.5/72/L.43: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

٤٣ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.43*.

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور *(تابع)* (A/C.5/72/L.45)

مشروع القرار A/C.5/72/L.45: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٤٤ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.45*.

البند ١٦٤ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) *(تابع)* (A/C.5/72/L.46)

مشروع القرار A/C.5/72/L.46: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)

٤٥ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.46*.

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي *(تابع)* (A/C.5/72/L.37)

مشروع القرار A/C.5/72/L.37: تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

٤٦ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.37*.

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام *(تابع)*

تمويل حساب دعم عمليات حفظ السلام، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا (A/C.5/72/24)

الموارد المعتمدة لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/C.5/72/25)

٤٧ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن تمويل حساب دعم عمليات حفظ السلام، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا (A/C.5/72/24)، التي أشارت إلى الموارد التي سيجري تخصيصها لكل بعثة من بعثات حفظ السلام وفقاً لإجراءات الحصص التناسبية المحددة في قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢١ باء، بما يشمل الحصة التناسبية لحساب الدعم وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات ومركز الخدمات الإقليمي. ودعا اللجنة أيضا إلى الإحاطة علما بمذكرة الأمين العام بشأن الموارد المعتمدة لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/C.5/72/25).

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة *(تابع)*

تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/72/L.53)

مشروع القرار A/C.5/72/L.53: تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة

٤٨ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.53*.

التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمُساءَلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/72/L.35)

مشروع القرار A/C.5/72/L.35: *التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمُساءَلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة*

٤٩ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/72/L.35*.

المسائل التي أرجئ النظر فيها إلى مرحلة لاحقة (A/C.5/72/L.56)

مشروع القرار A/C.5/72/L.56: التي أرجئ النظر فيها إلى مرحلة لاحقة

٥٠ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.56.*

مسائل أخرى

٥١ - **الرئيس:** قال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في توصية الجمعية العامة بأن جميع القرارات المتصلة بميزانية حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة المعتمدة في الاجتماع الحالي تُعدّ سارية ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨.

٥٢ - *وقد تقرر ذلك.*

اختتام أعمال اللجنة الخامسة خلال الجزء الثاني من الدورة الثانية والسبعين المستأنفة للجمعية العامة

٥٣ - **السيد أحمد** (مصر): تكلم باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين فلاحظ أن المجموعة التي يمثلها أبدت في وقت مبكر من الجزء الثاني للدورة الثانية والسبعين المستأنفة انشغالها حيال ثقل جدول أعمال اللجنة وتأخر عرض البنود المدرجة عليه، ومع ذلك أبدت مرونتها في سبيل إحراز التقدم. وأبدى شكر المجموعة للرئيس والمكتب لدورهما في إعانة اللجنة على اختتام أعمالها بنجاح، وتمنى أن يكون نمط العمل الذي ساد هذه الدورة هو الاستثناء وليس القاعدة.

٥٤ - وأردف قائلا إن ميزانية حفظ السلام، الذي يشكل جزءا حرجا في عمل المنظمة، لا بد أن توفر الموارد اللازمة للاضطلاع بالولايات. وقد عارضت المجموعة الممارسات التعسفية والشاملة لخفض التكاليف التي لا تأخذ بعين الاعتبار الحالة على أرض الواقع. وبالرغم من وعورة المشاورات وصعوبة التوصل إلى التوافق، يحدو المجموعة الأمل في ان تمكن محصلة الدورة الأمانة العامة من أداء عملها على نحو أكثر كفاءة وفعالية.

٥٥ - وأبدى أسف المجموعة لعجز اللجنة ثانية عن التوصل إلى اتفاق بشأن التعامل مع حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية، لكنها عولت على أنه سيجري عرض خيارات عند النظر في الموضوع مجددا تمكّن من التوصل إلى حلول مستدامة لتسوية المطالبات المستحقة للدول الأعضاء من ميزانيات هذه البعثات المنتهية، وبالأخص للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ونوّه بالتقدم الذي أحرزته الأمانة العامة في السنة الماضية لزيادة تركيز حفظ السلام على الميدان وتعزيز فعاليته، وقال إن المجموعة تتطلع إلى مواصلة الجهود في هذا الصدد، بما في ذلك الاستفادة الكاملة من مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي. وأعرب عن الإجلال الذي تكّنه المجموعة لحفَظة السلام الذين قدموا تضحيات في سبيل قضية السلام، ورحب بنتائج استعراض المعدلات الموحدة لسداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وزيادة معدلات التعويض عن الوفاة والعجز، وذكّر بأن ذلك يحدث للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠.

٥٦ - وانتقل إلى نقطة أخرى فأبدى ترحيب المجموعة باعتماد قرارات تاريخية بشأن إعادة هيكلة بنية الأمم المتحدة للسلام والأمن وبشأن الإصلاح الإداري. وبخصوص الموضوع الأول، أشاد باسم المجموعة بالتحول إلى أساليب عمل جديدة والتوجه صوب منظمة أكثر اندماجا واتساقا، وبالأخص إنشاء أربع شُعب قائمة بذاتها مكرّسة لأفريقيا، وتبنّي نهج يشمل ''الركيزة ككل'' عن حق؛ لتعزيز دعم عمليات السلام واستجاباتها على كل محطة من محطات متوالية السلام. وبخصوص الموضوع الثاني، أعرب عن افتخار المجموعة بالتوصل إلى نتائج متوازنة ترسي الأساس لوجود منظمة أكثر فعالية وكفاءة ومُساءَلَة وشفافية، وإحداث تغييرات في بنية الأمانة العامة وفي المهام الحرجة على نطاق المنظومة بما فيها المشتريات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال. واختتم قائلا، إن المجموعة، وهي تتأهب للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة يحدوها الأمل في أن تستمر روح التعاون والمرونة هي الغلاّبة، من أجل بلوغ الهدف المشترك الرامي إلى بناء أمم متحدة أفضل تعمل لصالح جميع الدول الأعضاء.

٥٧ - **السيد بيورتي** (أنغولا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية فقال إن مجموعته ولئن رحبت بالقرارات التي جرى التوصل إليها في الدورة الحالية للجنة، شعرت بالقلق للطريقة التي سارت بها المناقشات التي سبقت ذلك، وما شابها من تأخيرات غير ضرورية في نظر كثير من البنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة، وبالأخص ميزانيات عمليات حفظ السلام التي لم يُنظر فيها إلا قبل بضعة أيام من بداية العام المالي الجديد لهذه البعثات. ولاحظ في هذا الصدد أن الاتفاق على ميزانية حفظ السلام أُبرم عبر عملية تسوية مؤلمة. وساور مجموعته القلق إزاء التوجه نحو تخفيض الموارد المخصصة لعمليات حفظ السلام، التي ينصب هدفها الأساسي على دعم جهود الدول الأعضاء في تحقيق السلام وإحلال الاستقرار وحماية المدنيين، وعلى الأخص النساء والأطفال. ورأى أنه لو استمرت الجهود الساعية إلى تحقيق الكثير باستخدام القليل، سينتهي الأمر إلى ترك عمليات حفظ

السلام مدعومة بموارد محدودة – بما فيها الموارد البشرية – عليها أن تتدبر أمر استخدامها في تنفيذ ولاياتها، وأعتبر أن هذه العمليات ستحاط بالمظنّة سنة بعد أخرى. ولاحظ أن الاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة يؤمّن الأنشطة الأساسية لعمليات حفظ السلام، لكن المحاولات الرامية إلى فرض اقتطاعات كبيرة وشاملة من شأنها النيل من الأمم المتحدة وزيادة مخاطر التوصل إلى نتائج لا تقوم على التوافق فيما يتصل بميزانيات حفظ السلام في المستقبل. ودعا أعضاء اللجنة إلى العمل البنّاء على مستوى الخبراء لتفادي الوصول إلى هذا المآل. وحث باسم المجموعة فرادى الدول الأعضاء ومجموعات الدول الأعضاء، على تجنب التماس اقتطاعات ضخمة في الميزانية باسم تحقيق الكفاءة، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى تسديد أنصبتها المقررة كاملة وفي الوقت المحدد لتجنّب تراكم المتأخرات وحدوث نواقص نقدية تهدد تنفيذ الولايات.

٥٨ – وانتقل إلى نقطة أخرى فدعا إلى بذل الجهود لكفالة اختتام دورات اللجنة ضمن الوقت المخصص لها على أساس برنامج عملها. ونوّه إلى أن هذه الممارسة كانت هي ما يعمل به في الماضي، ولا بد من الإبقاء عليها رغم التعقّد الذي بات يسمْ جدول أعمال اللجنة. وعلى غرار ما جرى من قبل، ستسعى المجموعة إلى منع اتخاذ أي إجراءات تتسبب في تقويض عملية اتخاذ القرار الحكومي الدولي، مثل النظر في قضايا عديدة على مستوى الخبراء.

٥٩ – **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): استهل ملاحظا أن اللجنة استطاعت بروح توفيقية وتفكير جماعي استهدف صالح المنظمة، التوصل إلى توافق حول جميع البنود الرئيسية تقريبا المدرجة على جدول أعمالها، معبّرة عن الإرادة السياسية للوفود في التوصل إلى حلول متفاوض عليها إزاء التحديات الجسيمة التي تواجهها، والعمل يدا بيد، والوفاء بالمسؤوليات الواقعة على عاتقها. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي ود على وجه الخصوص الإعراب عن تقديره للعمل الذي أداه جميع الأفراد المنخرطين في المهمة العسيرة والأساسية التي تمثلها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإجلاله لجميع من ضحوا بأرواحهم وهم يخدمون في بعثات السلام. وأكد أن الاتحاد الأوروبي يثمّن الشراكة الفريدة لحفظ السلام القائمة بين الأمانة العامة والدول المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المضيفة وجهات التمويل. ويثمن الاتحاد أيضا أساليب عمل اللجنة المبنية على التوافق التي تسعى إلى ضمان انخراط جميع أصحاب المصلحة من أجل استمرارية هذه الشراكة. إلا أنه من دواعي الأسف أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الشاملة، وعلى الأخص التوجيهات المتعلقة بالتدابير الخاصة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وسوى ذلك من المسائل المحددة، بما فيها استخدام التكنولوجيات المتطورة في بعثات عمليات حفظ السلام وتطبيق المعايير البيئية عليها. وحث باسم الاتحاد الأوروبي الأمين العام على مواصلة استكشاف سُبل تناول هذه المسائل.

٦٠ – وأردف يقول إن اعتماد قرارات فارقة بشأن استعراض بنية الأمم المتحدة للسلام والأمن وإصلاح الإدارة شكل خطوات رئيسية لزيادة فعالية وكفاءة المنظمة. ورأى أنه سيكون بوسع المنظمة التعامل على نحو أكثر اندماجا وتنسيقا مع المسائل السياسية، والمسائل المتعلقة بالمنع، والوساطة، وحفظ السلام، وبناء السلام. واعتبر أن محصلة إنشاء إدارتين جديدتين في الأمانة العامة سيكون وجود منظمة أكثر ميلا إلى تحقيق النتائج وأكثر شفافية وخضوعا للمُساءَلَة، تكفل بيروقراطية أقل ودعما أفضل لعمليات الميدان. ويتطلع الاتحاد الأوروبي للنظر في الدورة الثالثة والسبعين في هياكل وسياسات جديدة للموارد البشرية التي تستدعي التغيير من أجل تدعيم الإنجاز الفعَّال للولايات.

٦١ – واختتم قائلا إنه من أسف أن تعجز اللجنة عن اختتام دورة أعتيد على تكريسها لمسائل حفظ السلام، فيما خصص لها من الوقت. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يرى ضرورة وضع أساليب عمل اللجنة رهن الاستعراض، وأن يكون عملها لساعات متأخرة من الليل وساعات مبكرة من الصباح هو الاستثناء وليس القاعدة في اتخاذ قراراتها.

٦٢ – **السيدة رييس** (استراليا): تكلمت أيضا باسم كندا ونيوزيلندا فقالت إن وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا رحّبت على وجه الخصوص باعتماد مشروعي القرارين المتعلقين ببنية السلام والأمن والإصلاح الإداري في المنظمة، وهو ما يؤدي في حالة القرار الأول، إلى تقديم دعم أكثر اتساقا على نطاق متوالية السلام، بدءا من منع النزاع إلى بناء السلام، وفي حالة القرار الثاني، إلى وجود منظمة أكثر فعالية وشفافية وخضوعا للمُساءَلَة. ورغم أن القرارين حادا في بعض الجوانب عن المقترحات الأساسية للأمين العام، تعول الوفود الثلاثة على أن الأمين العام سيتمتع بما يكفي من الصلاحيات للدفع قُدماً برويته للإصلاح.

٦٣ – ودعت اللجنة إلى توجيه اهتمامها في المرحلة المقبلة للموارد البشرية وتزويد الأمين العام بالتوجيه في هذا الخصوص. وأضافت أن الوفود الثلاثة شغوفة لتنفيذ نموذج تقديم الخدمات على الصعيد

العالمي، وذكّرت في هذا الخصوص بأن الجمعية العامة شددت في قرارها ٢٧٢/٧١ على ضرورة وجود خطة واضحة لتحقيق الفوائد والنظر في استخدام جميع الهياكل الأساسية المتاحة بما في ذلك ما يوجد منها خارج المقر. وأكدت أن الدول الأعضاء ترغب خصيصا في أن ترى عائدا للاستثمارات الضخمة التي أجرتها في نظام أوموجا للتخطيط المركزي للموارد. ولاحظت الوفود الثلاثة في هذا الصدد، الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية (انظر A/72/7/Add.50) ووحدة التفتيش المشتركة في تقريرها بشأن خدمات الدعم الإداري (انظر A/72/299)، ولا سيما فيما يتعلق بإشمال الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج بهذا النهج. وحسبما أشارت عدة وفود وأشارت إليه أيضا اللجنة الاستشارية، توجد حاجة إلى تقديم خدمات كاملة بلغتي عمل المنظمة، على النحو الذي يعكس رجحان الاضطلاع بعمليات لحفظ السلام في بلدان ناطقة بالفرنسية وقرارات الجمعية العامة بشأن تعدد اللغات.

٦٤ - واختتمت قائلة إن استراليا وكندا ونيوزيلندا دعمت رؤية الأمين العام للإصلاح، وتعترف بسلطته في إعادة تنظيم الأمانة العامة من أجل زيادة الفعالية والكفاءة، وتعتقد أن على الجمعية العامة تمكينه بالصلاحيات اللازمة لإنجاز الإصلاح، وأن تحكم عليه بالنتائج.

٦٥ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): استهلت بقولها إن اللجنة نجحت، رغم المصاعب التي اكتنفت الدورة، في إقرار ميزانية مسؤولة لحفظ السلام التي تضطلع به الأمم المتحدة توفر لبعثات حفظ السلام التمويل الكافي وتكفل الانضباط المالي وتبسّط العمليات حسب الاقتضاء، وتشجع اتباع أساليب عمل أفضل. ومنحت الدول الأعضاء أيضا دعمها السياسي لرؤية الأمين العام للإصلاح وإجراء تحول في نموذج الإدارة في المنظمة بالموافقة على عدد كبير من مقترحاته بشأن إعادة الهيكلة، التي رأت أنها تمثل أول عملية إصلاح شامل من هذا القبيل خلال أربعين سنة. وذهبت اللجنة أيضا في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة إلى أبعد من الحدود المعتادة لعملها بالنظر في عدد من المسائل الإضافية شملت المُسَاءَلة، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، واستراتيجية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ونقحت أيضا ميزانيتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

٦٦ - وأضافت أن قرارات اللجنة بشأن الإصلاح الإداري والإصلاح في ميدان السلام والأمن ستعين المنظمة على معالجة التحديات العالمية على نحو أكثر فعالية، بالحد من التجزؤ وتيسير الإجراءات البيروقراطية وتبسيطها والتركيز على تحقيق النتائج. ورأت أن المنظمة أظهرت معدنها الحقيقي عندما تصدت لأشد التحديات والنزاعات العالمية إلحاحاً بطريقة كفؤة وفعالة وخاضعة للمُساءَلة. واعتبرت أن اللجنة بتأييدها اقتراح الأمين العام إعادة هيكلة ركيزة الأمن والسلام، عززت التركيز الذي يوليه لمنع النزاعات وبناء السلام من أجل الدفع بحلول السياسة نحو تسوية النزاعات، ومن ثم تقليل إمكانية الاحتياج إلى بعثات لحفظ السلام. وأقرت اللجنة أيضا خطوات لتحسين التنسيق بين العمل السياسي والعمل التشغيلي بإنشاء هيكل واحد يشملهما معا.

٦٧ - **السيد فوكس دروموند جوخ** (البرازيل): استهل بالتأكيد على أنه يقع على عاتق الدول الأعضاء جميعا التزام أمام دافعي الضرائب فيها بالعمل على زيادة كفاءة الأمم المتحدة وتقليل الهَدْر والسعي إلى تخفيض الإنفاق إن أمكن. لكن اللجنة الخامسة أجرت للسنة الثانية على التوالي تخفيضات كبيرة في ميزانيات حفظ السلام مع أن مهمتها هي ضمان توفير التمويل الكافي لتنفيذ ولايات الأمم المتحدة ودراسة احتياجات كل بعثة حتى تتوصل إلى تحديد المبلغ الإجمالي للميزانية. لكن ممارستها المتمثلة في التفاوض حول مبلغ إجمالي للميزانية أولا ثم النظر بعد ذلك فيما يترتب عليها من آثار على فرادى بعثات حفظ السلام، يشير إلى حدوث عكس في ترتيب الأولويات. وأضاف أنعدم وفاء اللجنة بالموعد المضروب لها لتحديد مخصصات حفظ السلام في ٣٠ حزيران/يونيه، يدل على عدم فعالية العملية. وأكد أن حفظ السلام ليس بالمسعى المجرد. ويجب ألا تغيب المقاصد النهائية للأمم المتحدة عن اللجنة وهي تنظر في وضع أساليب العمل.

٦٨ - وأردف يقول إن مجلس الأمن لطالما سلّم بأن نشر القوات لا يكفي وحده لإحلال السلام. وكما أكدت البرازيل من قبل، يمكن للأنشطة البرنامجية التي تؤديها عمليات حفظ السلام، كتدعيم سيادة القانون وتخفيض العنف في المجتمعات وأداء مهام نزع السلاح وإعادة الإدماج، أن تكتسي أهمية حاسمة في تنفيذ مهام حفظ السلام. وهذا التنوع في الأنشطة البرنامجية التي تمول بالأنصبة المقررة يعكس ضرورة التكيف مع التطور الذي يطرأ على ولايات حفظ السلام. وقال إن وفده وإن شعر بالأسف لعجز اللجنة عن التوصل إلى اتفاق بشأن

المسائل الشاملة المتصلة بحفظ السلام، استراح لإحجامها عن المشاركة في نهج التشكيك الذي تبنته اللجنة الاستشارية إزاء مسألة الأنشطة البرنامجية الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام.

٦٩ - واسترسل قائلا إن وفد البرازيل يعتقد، في أعقاب الثقة المدوية التي أعربت عنها اللجنة الخامسة في الأمين العام وإصلاحاته في مجالات الإدارة والسلام والأمن، أن إعادة هيكلة الأمانة العامة سيساعد على إحلال هياكل وأساليب عمل متمترسة بممارسات أكثر دينامية. وعلى وجه الخصوص، رأى وفده أن دائرة التمكين والتواصل الجديدة، يمكن أن تقوم بدور حاسم في ضمان مشاركة البلدان النامية على قدم المساواة في ممارسات الشراء التي تجريها الأمم المتحدة. وأضاف أن وفده يتمنى أن يتصدى الأمين العام بدون إبطاء للمجالات الأخرى التي يعوز المنظمة فيها التناسق والفعالية، وأبرزها مسألة التمثيل الجغرافي العادل التي طال أمدُها، وتمويل ومساندة البعثات السياسية الخاصة.

٧٠ - وبخصوص إصلاح بنية السلام والأمن في المنظمة، قال إن وفده فهم دائما أن التعبير عن الأماني التي أعربت عنها الجمعية العامة في قرارها ١٩٩/٧٢، بإنشاء إدارة عمليات السلام، لا ينبغي أن يمس المبادئ الأساسية المتفق عليها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أوجد إنشاء هذه الإدارة الجديدة ضرورة لإرساء فهم واضح لطبيعة العمليات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، رحبت البرازيل بإلماح الجمعية العامة بموافقتها على توصية اللجنة الاستشارية، وهو ما يتماشى أيضا مع موقف مجموعة السبعة والسبعين والصين، بضرورة وجود مجموعة معايير واضحة لتحديد الخاصيات المنفردة والقواسم المشتركة للبعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام.

٧١ - وذكّر بأن مجلس الأمن طلب في قراره ٢٣٦٧ (٢٠١٧)، إجراء تقييم مستقل لعدة مسائل شملت هيكل ملاك موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ورأى وفده في هذه الخطوة انتهاكا لاختصاصات اللجنة الخمسة وهدرا في استخدام الموارد. وأكد أن لدى الأمانة العامة القدرة، ويقع عليها الالتزام، بوضع هياكل ملاك موظفي البعثات قيد الاستعراض والتأكد من ملاءمتها للغرض. أما دفع أموال لمستشارين خارجيين فيؤدي إلى ازدواجية العمل في الأمانة العامة ويمثل استخداما سيئاً للموارد التي أسهمت بها الدول الأعضاء للمنظمة. وأعرب عن غبطة وفده لأن مشروع القرار المتعلق بالمواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الراهنة، عالج هذه الحالة عندما أشار إلى ضرورة استخدام القدرة المتاحة داخل المنظمة والتأكيد على دور الجمعية العامة في المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية، على النحو الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

٧٢ - **السيد فو داوبنغ** (الصين): استهل بالتنويه إلى المنجزات المهمّة التي حققتها اللجنة على مدى الفترة الكاملة للدورة الثانية والسبعين ورأى أنها شكّلت علامة فارقة حيث تضمنت الموافقة على العمل بفترة جديدة للميزانية مدتها سنة واحدة؛ واتخاذ قرارات بشأن معايير تحديد درجات السفر بالطائرة؛ والموافقة على ميزانية حفظ السلام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛ واتخاذ قرارات تتعلق بالإصلاح الإداري وإصلاح ركيزة السلام والأمن في المنظمة. وقال إن اللجنة وفّرت بذلك القاعدة المؤسسية وقاعدة الموارد التي تحتاجها المنظمة لأداء مهامها ولعب دورها المحوري في الحوكمة العالمية.

٧٣ - ومضى قائلا إن الصين تعتقد بأن ميزانية المنظمة لا يجب فقط أن تؤمّن الوفاء بالولايات، بل تساعد أيضا في زيادة الانضباط المالي والإدارة المالية وتحسين كفاءة استخدام الأموال وضمان توجيه الأموال التي تتأتى من دافعي الضرائب في الدول الأعضاء وإدارتها بشكل فعال. وأوعز إلى أن وفده قدم في سياق المناقشات الأخيرة المتعلقة بميزانية حفظ السلام مقترحات بنّاءة حظيت بتأييد واسع النطاق لتفادي الوقوع في فخ اقتطاع الأموال لمجرد اقتطاع الأموال. وحذر من أن إجراء تخفيضات مفرطة في سياق استعراض الميزانيات ينطوي ببساطة على مجازفة حمل الأمانة العامة على طلب موارد إضافية في أثناء تنفيذ الميزانية، الأمر الذي يحيل الاقتطاعات الأصلية إلى إجراء عديم الفعالية حرفيا. وأضاف أن الصين أصرت دائما على أن يجري الاستناد في استعراضات مستويات الميزانية إلى الولايات، وعلى أن تحكمها الأنظمة والقواعد وأن تهدف إلى تحقيق الكفاءة وخفض التكلفة.

٧٤ - وأشار إلى دعم الصين لجهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام، وقال إنها تتمسك بقوة بمبادئ الإصلاح، لكنها تحاول أن تتوخى المرونة وأن تشارك بفعالية في المناقشة والتشاور على النحو الذي ييسر التوصل إلى اتفاق نهائي فيما بين جميع الأطراف. وأكد أن الإصلاح عملية أكثر منه إجراء يتخذ لمرة واحدة، وأن إنجازه لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها. وتتوقع الصين من الأمانة العامة أن توسع نطاق تشاورها مع الدول الأعضاء وأن تعزز مُسَاءَلة الدول الأعضاء لها لضمان أن تحقق الإصلاحات - في الإدارة وفي ركيزة

السلام والأمن وفي نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي – النتائج المنشودة منها وبناء مجتمع يلتف حول الدور المحوري للمنظمة في الحوكمة العالمية المتعددة الأطراف.

٧٥ – واستطرد قائلا إن الصين، انطلاقا من الولاية الصعبة والدور الخاص المنوطين باللجنة الخامسة، دعت إلى إرساء ثقافة تشاورية وبنّاءة ومتقاسمة. وأوضح أنها تعني ''بالتشاورية''، ضرورة أن تدار اللجنة وأن تعالج القضايا فيها عن طريق التشاور، مع الاستمساك بمبدأ توافق الآراء. وتعني ''بالبناءة'' ضرورة أن ينخرط جميع الأطراف بشكل هادف في وضع القواعد والأنظمة وإنشاء آليات تسيير عمل اللجنة. وتعني ''بالمتقاسمة'' ضرورة أن يفضي عمل اللجنة إلى تحسين عمل المنظمة، وأن يجري تشاطر النتائج بين جميع الدول الأعضاء. واختتم قائلا إن وفده سيواصل مشاركته النشطة والإيجابية، وسيحافظ على روح التشاور الديمقراطي والتعاون القائم على تبادل المنافع، سعيا إلى مضاعفة فعالية عمل اللجنة وزيادة استجابته أيضا للظروف والولايات والتحديات الجديدة.

٧٦ – **السيدة ميدينا** (النرويج): قالت إن دورة اللجنة التي جاءت في آن واحد صعبة وتاريخية، انتهت باعتماد اقتراحين للإصلاح الشامل مثّلا اثنين من أعظم التحولات شأنا في منظومة الأمم المتحدة على مدار عدة عقود، ودللتا على الثقة التي تضعها الدول الأعضاء في الأمين العام وقدرته على قيادة المنظمة باعتباره كبير موظفيها الإداريين. وتوقعت أن تجلب الإصلاحات إلى الأمانة العامة، وأبرزها التغييرات في بنية السلام والأمن، بهياكل ومسؤوليات مدمجة وكلية ومحددة بوضوح، تساندها مسارات عمل موحدة وتشغيل أسلس. وأعربت عن الأمل في أن يسفر ذلك عن تحسين الانتقال بين حفظ السلام وبناء السلام ووضع مهمة المنع في قلب جهود صون السلام.

٧٧ – ولأن إصلاح الإدارة هو أداة التمكين لجميع عمليات الإصلاح الأخرى، سُرّ وفدها من الدعم الذي أبدته للجنة لتنفيذ نظام شفاف لتفويض السلطة. إلا أنه أسف لعدم تمكّن اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن تنسيب وظائف الموارد البشرية، باعتبار أن هذه الموارد البشرية هي شريان الحياة للمنظمة وتمثل جزءا ضروريا في البنية العامة للإدارة. وقالت إن وفدها تعهد بالعمل من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في الدورة المرتقبة للجمعية العامة، حتى يتمكن الأمين العام من تنفيذ عملية أكمل للإصلاح بدءا من أول كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. واختتمت قائلة إن النرويج، وهي تعرب عن تأييدها للأمين العام، تود أن تحث على تغيير الثقافة داخل المنظمة لكي يكون النجاح حليفاً لهذه الإصلاحات.

٧٨ – **السيد فيلاسكويز كاستيو** (المكسيك): رأى إنه أمكن بفضل توافق الآراء والحوار البنّاء، الإذن في الجزء الثاني من الدورة الثانية والسبعين المستأنفة بالموارد اللازمة لتمكين الاضطلاع بالولايات المهمة للمنظمة في مجال حفظ السلام، وسط ظروف متزايدة التعقيد ومكشوفة على المخاطر. وقال إن وفده رحب على وجه الخصوص بتمويل أنشطة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ولاحظ أنه إضافة إلى انخراط الدول الأعضاء في مناقشة المسائل المتعلقة بحفظ السلام، ارتفعت إلى مستوى التحدي الذي انطوت عليه مناقشة مقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام، وأجرت فيها ما رأته ضروريا من التعديلات، واتفقت في نهاية المطاف على تغييرات بنيوية وعلى تخصيص الموارد الضرورية للتمكين لإعادة تنظيم إدارة المنظمة وركيزتها للسلام والأمن. واعتبر أن ذلك يؤدي إلى إنشاء بنية جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ مشفوعة بترتيبات متطورة وأكثر فعالية للمُساءَلَة وتفويض السلطة. وعلى الأمين العام الآن أن ينفذ هذه الإصلاحات كاملة وبسرعة. وأضاف أن الدول الأعضاء ستكون في وضع أفضل لمطالبة الأمانة العامة بتحقيق النتائج. وسيكون بوسعها أن تطلب إجراء تعديلات عندما تستشعر وجود المشاكل أو انعدام الكفاءة وتقترح إدخال التحسينات. وعلى اللجنة، وقد أعطت الأمين العام أدوات إضافية ومنحته مرونة أكبر لاتخاذ الإجراءات، أن تزيد قدرتها على الإشراف والرصد في بيئة تركز على تحقيق النتائج وكفالة الشفافية.

٧٩ – واسترسل يقول إنه مع بداية الدورة الثالثة والسبعين، وهي ليست ببعيدة، يرى وفده ضرورة لأن تمضي خطى الإصلاح دون إبطاء. وهو ينتظر باهتمام تفاصيل مقترحات الأمين العام بشأن إصلاح إدارة الموارد البشرية سواء من المنظور اللوجستي والهيكلي، أو من منظور تعديلات السياسات اللازمة لتنفيذ وتقييم النتائج. واختتم قائلا إن وفده يود أن يذكّر بأن الجمعية العامة طلبت تقديم تقرير جديد عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، ورأى في ذلك مساهمة رئيسية في سبيل تحسين فعالية وكفاءة إجراءات الأمانة العامة، وربما أيضا منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٨٠ – **السيدة سيكا – فوا** (كوت ديفوار): قالت إن الجهد المكثف الذي بذلته اللجنة على مدى دورة استمرت فترة طويلة أثمر

عدة نتائج من بينها الاتفاق على تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأضافت أن وفدها انتظر باهتمام الاطلاع على الاستنتاجات المتصلة بالدروس المستفادة من النشاط الذي أدته هذه البعثة على مدى ثلاثة عشر عاما. ورحب وفدها بمنح الجمعية العامة إذنا باستخدام موارد من حساب دعم عمليات حفظ السلام لتغطية النواقص غير المنظورة بعد انتهاء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وتمنى أيضا أن تتمكن بعثات حفظ السلام الأخرى من تنفيذ الولايات المنوطة بها بأقصى قدر ممكن من الفعالية، رغم التخفيضات الكبيرة التي ألمت بميزانياتها.

٨١ - وانتقلت إلى مقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام فرحبت بإنشاء أربع شُعب إقليمية لأفريقيا وبدعوة اللجنة إجراء تقييم مقارن لتنسيب مهام الموارد البشرية في إدارة واحدة أو أكثر. وقالت إن وفدها يعول على أن يأخذ المقترح الجديد للأمين العام بشأن مواقع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، بكامل الاعتبار كون معظم العملاء الذين يجري خدمتهم هم من أفريقيا الناطقة بالفرنسية، وأن من حقهم الحصول على خدمات آنية عالية الجودة. ورغبت أيضا في ملاحظة أن الأداء المتعلق بصياغة نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي كان، في أثناء المشاورات غير الرسمية، غير معتاد بصورة كبيرة. فخروجا عن الممارسة المعهودة، لم يقدم في القراءتين الأولى والثانية مشروع قرار يتضمن مقترحات من الوفود لنظر اللجنة، أو جرى دعمه بخدمات للترجمة الشفوية. وأكدت أن وفد كوت ديفوار التزم قدرا كبيرا من المرونة إزاء هذا الوضع لكنه تمنى ألا تتكرر في المستقبل تلك الظروف غير المسبوقة.

٨٢ - وأردفت تقول إن الوقت قد أزف لاستخلاص العِبَر من هذه الحالات الشاذة، ومن الممارسات التي ظلت تنتقل من دورة إلى أخرى رغم مناشدات الوفود. ومن بين هذه الممارسات عقد الصفقات فيما بين مجموعات صغيرة من المفاوضين، والعمل نهارا وليلا وفي نهاية الأسبوع. وطالبت باتخاذ إجراءات لعلاج هذه الحالة وأن يجري ذلك، أولا وقبل كل شيء، باعتماد برنامج عمل واقعي. واختتمت قائلة إن ثمة تحديات جسام ماثلة قبل انعقاد الدورة الثالثة والسبعين، وأن قدرة اللجنة على القيام بدورها المحوري في المنظمة موضوعة على المحك.

٨٣ - **السيد إيمادا** (اليابان): أوعز إلى أن وفده قدم مشاركة إيجابية وبنّاءة وأبدى ما يلزم من المرونة طوال فترة الدورة الحالية، وأنه شعر بالغبطة إزاء إقرار الآخرين بالاختلاف في المواقف، وحرصهم على التعامل باحترام، والتماسهم حلولا مبتكرة أفضت إلى التئام الجميع.

٨٤ - وأردف يقول إن وفده اتبع نهجا بشأن اتخاذ القرار المتعلق بميزانية حفظ السلام استند فيه إلى مستويات الكفاءة المبنية على البراهين الملتمسة من جميع البعثات، وتسليمه بأن بعضها - كبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى - برز كمثال للكفاءة العالية. وحسبما أشار وفده في المشاورات غير الرسمية بشأن تمويل بعثات حفظ السلام، فإنه اعتقد في إمكانية إجراء تخفيض كبير في الميزانية الإجمالية لحفظ السلام عن المستوى المقترح، شاملا ترتيب الستة أشهر لتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقال إن وفده رأى أن التسوية التي أمكن التوصل إليها بخصوص الميزانية الإجمالية المعتمدة لحفظ السلام وتخصيص الموارد لكل بعثة، جاءت على حساب الكفاءة.

٨٥ - وقال إن وفده أعرب أيضا في المشاورات غير الرسمية عن الأهمية التي يعلقها على زيادة مستوى مُساءَلة الأمانة العامة على استخدام الميزانية المقررة لحفظ السلام، إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن الأمانة العامة حولت بعض الموارد لتمويل أنشطة كيانات أخرى من غير كيانات الأمانة العامة، بما فيها الصناديق والبرامج ومنظمات غير حكومية. وأضاف أنه لا مجلس الأمن ولا الجمعية العامة أذنا للأمين العام بولاية إجراء مثل هذه التحويلات. وإذا اعتقد الأمين العام أن تحويل أموال الميزانيات المقررة لحفظ السلام لمثل هذه الكيانات الخارجة عن نطاق سلطته القانونية مسألة مبررة بموجب السلطة الممنوحة له عملا بالمادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، تعين عليه أن ينشئ آلية مناسبة للمُساءَلَة تغطي مسائل الأداء وسوء السلوك لهذه الكيانات.

٨٦ - وأردف قائلا إن وفد اليابان شعر بخيبة أمل لعدم تمكّن اللجنة من التوصل إلى توافق في الدورة الحالية بشأن قرار يتعلق بالقضايا الشاملة المتصلة بحفظ السلام، لكنه اعتقد أن واحدة من الفقرات التي اعتمدتها اللجنة 'بشرط الاستشارة'، تمثل خطوة مهمة وتنص كما يلي:

> ''*تطلب* إلى الأمين العام أن يقترح إطارا للمُساءَلَة يتعلق بالأداء وسوء السلوك للكيانات التي لا تشكل جزءا من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما فيها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، عندما تؤدي أنشطة ممولة من الميزانيات المقررة لحفظ السلام، باستثناء تقديم السلع أو الخدمات عن طريق ترتيبات تعاقدية''.

وأضاف أن وفده يعوّل على أن الأمين العام سيتصرف وفقا لذلك، وسيتخذ التدابير المناسبة لمعالجة قلّة المُسَاءَلة فيما يتصل بتحويل الموارد من الميزانية المقررة لحفظ السلام.

٨٧ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن وفده راغب في مشاطرة آرائه بشأن جوانب الإصلاح التي تركز على مسألتي إدارة المنظمة وبنية السلام والأمن فيها. وأشار أولا، فيما يتعلق بالبنية المقترحة القائمة على ازدواجية خط الإبلاغ لهذين المجالين للإصلاح، إلى أن وفده يفهم وجاهة النهج الرامي إلى زيادة الاندماج بين إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي المقترحتين، وبين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام المقترحتين. لكنه رأى حاجة لزيادة إمعان النظر في المسألة. وأضاف أنه في ضوء رد الأمانة العامة على الأسئلة التي وجهتها إليها اللجنة، وجاء فيه أن وكيلي الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، وعمليات السلام سيقومان بصورة مشتركة بتقييم الأمناء العامين المساعدين المسؤولين عن المناطق المحددة، يود وفده أن يعرف كيفية مباشرة هذا التقييم المشترك لموظف واحد.

٨٨ - وأردف يقول إن وفده وإن كان يدعم تخصيص وظيفة المشتريات لإدارة الدعم العملياتي، على النحو الذي اقترحه الأمين العام، يرى أن الاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة بشأن مشروع القرار المتعلق بتغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة يعكس ارتفاع درجة المجازفة المتأصلة في أنشطة الأمم المتحدة للمشتريات. ويعتقد وفده أن فصل الواجبات في وظائف المشتريات أمر يكتسي أهمية حاسمة. وود في هذا الخصوص أن يشير إلى المقترحات التي قدمها وفده، وأسسها على الردود الواردة من الأمانة العامة على الأسئلة التي وجهتها إليها اللجنة، وإلى الجملة لأخيرة في الفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام بشأن تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة (A/72/492/Add.2).

٨٩ - واختتم قائلا إن وفد اليابان مستمر في دعم مبادرة الأمين العام للإصلاح، وإن رأى أن إضافة مسائل لا تتصل بحفظ السلام إلى جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة كان مرهقاً، وزاد من عبء العمل الملقى على عاتق اللجنة والدول الأعضاء. وقال إنه من المخيب للآمال أن تستمر مناقشة الإصلاحات المقترحة لفترة طويلة من شهر تموز/يوليه ٢٠١٨، مما أدى إلى التضحية بالمناقشات المتعلقة بصياغة قرار بخصوص المسائل الشاملة المتصلة بحفظ السلام، مؤكدا أن مثل هذا القرار كان بوسعه أن يوفر توجيها مهمّا للأمانة العامة بشأن استخدام الأموال المقررة لحفظ السلام.

٩٠ - **السيد آمايو** (كينيا): لاحظ أن اللجنة احتاجت قرابة شهرين لاختتام أعمالها خلال الجزء الثاني من الدورة الثانية والسبعين المستأنفة، وأرجع ذلك جزئيا إلى البنود المتصلة بالإصلاح التي أضيفت إلى برنامج عملها. وتمنى أن تحرص اللجنة والهيئات ذات الصلة في المستقبل على العمل معا لالتماس سُبل مبتكرة لتعجيل سير المشاورات والاتفاق على الميزانيات في موعد مبكر بالقدر الذي يتيح لعمليات حفظ السلام ما يكفي من الوقت للتأهب لبدء العام المالي اللاحق. وقال إن المنظمة وإن واجهت في الماضي تحديات تتعلق بحفظ السلام، تمكنت من تحقيق تقدم ملموس وإنقاذ عدد كبير من الأرواح. وأكد أن وفده يرى أن ما يُعتمد من الموارد لبعثات حفظ السلام ينبغي أن يُستخدم من أجل التنفيذ الفعال للولايات التي أنشأها مجلس الأمن. وانطلاقا من الأهمية الكبيرة التي تعلقها كينيا على صون السلام والأمن الدوليين، ومشاركتها في كثير من عمليات حفظ السلام سواء بقيادة الأمم المتحدة أو بقيادة كيانات إقليمية، اعتبر أن الموافقة على زيادة معدلات السداد للبلدان المساهِمة بقوات وبأفراد شرطة وفي تعويضات الوفاة والعجز خطوة في الاتجاه الصحيح. وأكد أن بلده حريص على رفاه الأفراد التابعين له، ويعول على أنه سيتم إجراء مثل هذه الاستعراضات بشكل أكثر انتظاما في المستقبل.

٩١ - وبخصوص الإصلاحات التي تركز على إدارة المنظمة وبنية السلام والأمن فيها، قال إن وفده يثمن التدابير التي تشمل إعادة تنظيم إدارات حالية وتفويض سلطات وتبسيط المهام ويرى أنها تعمل في اتجاه تحسين مساهمة المنظمة في رفاه البشرية. ووفقما ذكر وفده من قبل، فإنه واثق من أن الإصلاحات ستلتزم بالمحافظة على الطابع الحكومي الدولي للمنظمة والدور التشريعي للجمعية العامة، ولن تؤدي، حسبما ذكر الأمين العام، إلى فقدان الوظائف.

٩٢ - وفيما يتعلق بإدماج الخدمات الإدارية في كيانات مشتركة، لاحظ وفده الطلب الذي قدمته اللجنة بأن يجري التقدم إليها باقتراح جديد بعد التشاور مع الدول الأعضاء، وأن يُعرض عليها في وقت يصادف انعقاد الجزء الأول من دورتها الثالثة والسبعين المستأنفة. ورأى وفده في هذا الاندماج استكمالا للإصلاحات الأخرى، وتمنى للأمين العام النجاح في مساعيه وأعرب عن الأمل في بذل جميع الجهود للتعجيل بالاقتراح الجديد. وأعاد تأكيد دعم كينيا لعملية الإصلاح وأضاف أنه في حال اختيار نيروبي لاستضافة أحد مراكز

تقديم الخدمات المشتركة على الصعيد العالمي، ستعمل حكومته مع المنظمة لضمان إنشاء المركز ودخوله حيّز العمل بطريقة سلسة.

٩٣ - **السيدة أندرياناناتواندرو** (مدغشقر): استهلت قائلة إن وفدها رحب على وجه الخصوص باعتماد مشروع القرار المتضمن مسألة نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي وأنه راغب، في صدد طلب اللجنة تقديم اقتراح جديد في وقت مصادف لانعقاد الجزء الأول من الدورة الثالثة والسبعين المستأنفة، في أن يذكّر بأن ٦٥ في المائة من أفراد الأمم المتحدة عملوا في بيئات ناطقة بالفرنسية، وهي حقيقة لفتت اللجنة الاستشارية الانتباه إليها في تقريرها ذي الصلة (A/72/7/Add.50). وود وفدها أيضا، من منطلق أن الهدف من إقامة مراكز تقديم الخدمات المشتركة هو تحسين الدعم الإداري وتمكين المنظمة من الاضطلاع بشكل أفضل بالمهام الموكولة إليها، أن يشدد على أن ثلاث من أكبر عملياتها لحفظ السلام - وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي - موفدة إلى بلدان ناطقة بالفرنسية. وإذا ما وُضع في الأذهان المستفيدون - وهم البلدان التي يجري نشر قوات حفظ السلام فيها - والرغبة في تحقيق أعلى درجات الامتياز، يكون من الحيوي والمنطقي أن تستجيب المراكز الجديدة للاحتياجات على أرض الواقع بتلبية الطلبات على الخدمات بالفرنسية. ولذلك دعا وفدها الأمين العام إلى أن يعطي أولوية عالية للكفاءة اللغوية كاعتبار يطبق في تحديد مواقع البلدان المضيفة، وأن ينشئ واحدا من هذه المراكز على الأقل في بلد ناطق بالفرنسية.

٩٤ - **السيدة نالوانغا** (أوغندا): رحبت باسم وفدها بإقرار ميزانية حفظ السلام بتوافق الآراء، وتمنت الاستمرار لهذه الممارسة. وأضافت أنها تعول على أن التخفيضات التي أجريت في الميزانيات في دورات سابقة ستبقى تمثل الاستثناء وليس القاعدة. ورحب وفدها أيضا بالاتفاق على مخصصات الميزانية للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، وحساب دعم عمليات حفظ السلام.

٩٥ - وأشارت إلى إن المناقشات التي تناولت مقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام أسفرت عن إطالة أمد الدورة وتحميل برنامج عملها عبئا أكثر من المعتاد، إلا أنه كان مهمّا تناول هذه المسألة لأنها ستأتي على الأرجح بآثار مهمة على تسيير عمل المنظمة. ورأت أن إعادة هيكلة الأمانة العامة وإنشاء إدارات جديدة وإنشاء أربع شُعب إقليمية لأفريقيا لن يؤدي إلى تحسين عملها فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى تحسين تقديم الخدمات إلى العمليات الميدانية وزيادة المُساءَلة. ولاحظ وفدها النية المتجهة إلى زيادة دور المراكز الإقليمية في مجال المشتريات وتمنّى أن يتحسن نتيجة لذلك تقديم الخدمات إلى بعثات حفظ السلام. ولاحظ أيضا إعادة التنظيم المقترح في مجال خدمات المشتريات واللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطلع إلى الحصول على معلومات إضافية من الأمانة العامة بخصوص إعادة تنظيم إدارة الموارد البشرية.

٩٦ - وانتقلت إلى نقطة أخرى فأشارت إلى الاقتراح المتعلق بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي وقالت إنه انتهى بالطلب إلى الأمين العام بتقديم اقتراح جديد، وتمنّت أن يجري في أثناء مواصلة الأمين العام نظر المسألة، إعطاء كامل الاعتبار لملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية وآراء الدول الأعضاء. وأضافت أنها تعوّل أيضا على اشتمال الاقتراح الجديد على خطة لتحقيق التكاليف - المنافع، وأن يأخذ بعين الاعتبار مراكز الخدمات القائمة بالفعل التي تقدم خدمات إلى الأمانة العامة، وتمنت عدم التسرع في اتخاذ قرار في هذا الشأن. ومضت تقول إنه يتعين لتلافي الحالة التي حدثت في الدورة الحالية، وشهدت تغييرات بينه في الرأي المتعلق بالمواقع المحتملة، الحرص على النظر المتأني والتشاور. وأضافت أن وفدها أوصى بإنشاء مركز خدمات لعمليات حفظ السلام مستقل عن أي مركز للعمليات موجود خارج المقر واللجان الإقليمية، مع إمكانية إنشاء مكاتب لخدمات العملاء في موقع ثالث. وأقر وفدها بتوصية اللجنة الاستشارية بشأن تقديم الخدمات بالفرنسية لكنه ودّ أن يشير إلى أن هذه الخدمات مستقلة عن مواقع تقديمها كما يمكن أن يجري تكييفها. وسيكون من المهم في أي موقع يُختار استقدام عدد أكبر من الموظفين القادرين على خدمة احتياجات العملاء الناطقين بالفرنسية.

٩٧ - **السيد أوسي حمو** (المغرب): قال إن وفده رحب بإقرار ميزانية لحفظ السلام كافية لبعثات حفظ السلام، ورحب أيضا بالإصلاحات المقترحة في الإدارة وفي بنية السلام والأمن في المنظمة. وأعاد تأكيد الدعم الذي يمنحه وفده لمقترحات الأمين العام التي تعين المنظمة على تحسين عملياتها والوفاء بولاياتها.

٩٨ - **السيدة بيغيل** (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): استهلت بتوجيه التهنئة إلى اللجنة الخامسة على جهودها في أثناء الدورة الحالية التي شهدت، علاوة على برنامج عملها المثقل أصلا، نظراً معجلاً في خطة الأمين العام للإصلاح في مجال الإدارة وبنية السلام والأمن في المنظمة. وأوضحت أن اللجنة نظرت في تقارير بلغ إجمالي صفحاتها ٠٠٠ ٣ صفحة، وانخرطت الأمانة العامة في مساعدة المداولات بتقديم ٥٠٠ ١ صفحة من المعلومات الإضافية و ٠٠٠ ٢ صفحة من الردود الخطيَّة على الأسئلة. وتمنت أن تنقل إلى اللجنة شكر خاص بالنيابة عن موظفي المقر الذين يقدمون الدعم لبعثات حفظ السلام، لتوفيرها الموارد التي يحتاجها موظفو الميدان المكلفون بالوفاء بالولايات الأساسية المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين.

٩٩ - وانتقلت إلى الإصلاح الإداري المقترح وقالت إنه يمثل تحولا أساسيا في النموذج وينشئ نموذج أعمال جديد يتيح إحداث تحول في المنظمة وما يتأتى عنها من أثر على الناس الذين تقدم لهم الخدمات. وشكرت اللجنة على قراراتها وتوجيهاتها في مجالات شملت إدارة الموارد البشرية ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. ولاحظت أنه وفقما أشار كثير من الوفود، فإن الإصلاح الإداري ليس حدثا واحدا إنما عملية، وليس غاية في ذاته إنما مسعى يرتكز عليه إصلاح بنية السلام والأمن ومنظومة التنمية في المنظمة. ورأت أن هذه الإصلاحات تؤدي معا إلى إعادة تنظيم الأمم المتحدة من أجل إنجاز الولايات المنوطة بها على نحو أفعل، وبالأخص فيما يتصل بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأضافت أن الأمانة العامة ستشرع الآن في جهود التغيير الإداري اللازم لتنفيذ قرارات اللجنة، وفي إعداد التقارير التي طلبت تقديمها إلى دورتها المقبلة. وأكدت التزام الأمانة العامة ببناء الثقة مع اللجنة عبر المشاورات الرسمية وغير الرسمية حتى تستطيع الدفع قُدُما بالإصلاحات في سبيل تحقيق أفضل صوالح المنظمة.

١٠٠ - **الرئيس**: قال إنه يود أن يضيف شكره الخاص إلى أعضاء اللجنة الخامسة، بمن في ذلك منسقو المشاورات غير الرسمية، وإلى الأمانة العامة واللجنة الاستشارية وجميع المشاركين الآخرين لما بذلوه من جهد هائل على مدار الدورة الثانية والسبعين؛ ويود أيضا أن يشيد بالروح التوفيقية التي أسفرت عن النظر في عدد قياسي من التقارير واتخاذ قرارات على أساس التوافق.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٨:٣٠